البرنامج الوطني لتأهيل 20 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة ما المستجد؟

National program of upgrade 20,000 Small and medium-sized enterprises what's new ?

تاريخ الاستلام : 2020/07/28 ؛ تاريخ القبول : 2020/10/12

ملخص

تهدف هذه الدراسة الى تقييم البرنامج الوطني لتأهيل 20 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة بالجزائر، ومقارنته بما سبقه من برامج للتعرف على أهم المستجدات التي تضمنها.

ولهذا فلقد جاءت هذه الدراسة لتبرز أهم برامج التأهيل التي تبنتها الجزائر، كسبيل للرفع من تنافسية مؤسساتها، ومعرفة حصيلة كل منها، مع التركيز على البرنامج الوطني لتأهيل 20 ألف مؤسسة باعتباره آخر برنامج قد سخرت له الأدوات والمعدات المالية والمادية لإنجاحه وتحقيق أهدافه.

حيث تم التوصل من خلال هذه الدراسة الى أن البرنامج الوطني لتأهيل 20 ألف مؤسسة لم يحقق الأهداف والنتائج المرجوة كسابقيه من البرامج، نتيجة لطول مدة وكثرة الإجراءات المتعلقة بإعداد ملف عملية التمويل، إضافة الى قلة الخبرة وضعف الإمكانيات البشرية والمادية بالجهات المكلفة بعمليات التأهيل.

الكلمات المفتاحية: برامج تأهيل؛ مؤسسات صغيرة ومتوسطة؛ تأهيل مؤسسات؛ برنامج وطني لتأهيل 20 ألف مؤسسة؛ تنافسية مؤسسة

* أميرة عبد اللطيف

محمد لمين لبو

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة باجي مختار عنابة (الجزائر).

Abstract

This study aims to evaluate the national programme of upgrading 20,000 small and medium-sized enterprises in Algeria and to know what distinguishes it from other previous programs.

So this study deals with the various upgrade programs adopted by Algeria and precisely the last program where all the capabilities are used to succeed.

Finally, it is concluded in this study that the national upgrade program of 20,000 small and medium-sized enterprises, has not been able to achieve its objectives because of the slowness and complicated funding procedures, and the lack of experience at the level of the agency responsible for the upgrade operations.

Keywords upgrade programs; Small and medium-sized enterprises; Business rehabilitation; The national upgrade program for 20,000 small and medium-sized enterprises; competitive enterprise..

Résumé

Cette étude vise à évaluer le programme national de mise à niveau de 20000 petites et moyennes entreprises en Algérie et a savoir ce qui le distingue des autres programmes précédents.

Alors cette étude traite les différents programmes de mise à niveau adoptés par l'Algérie et précisément le dernier programme ou toutes les capacités sont utilisé pour le réussir.

Finalement, il est conclu dans cette étude que le programme nationale de mise à niveau de 20000 petites et moyennes entreprises, n'a pas pu atteindre son objectifs a cause de la lenteur et les procédures compliqué de financement, et aussi le manque d'expérience au niveau de l'organisme chargé des opérations de mise à niveau.

Mots clés : programmes de mise à niveau ; petites et moyennes entreprises ; réhabilitation des entreprises ; le programme national de mise à niveau de 20000 petites et moyennes entreprises ; entreprise compétitive.

* Corresponding author, e-mail: miranaab@hotmail.com

© جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1، الجزائر 2020.

مقدمة

يعيش العالم اليوم واقعا تحتدم فيه المنافسة ، وأكثر ممن تأثر بهذا الواقع هو المؤسسات الاقتصادية، اذ وجدت نفسها مجبرة على مواكبة التطورات والتحولات، والبحث عن سبل البقاء والاستمرار؛ ونظرا لكون الدولة هي المسؤول الأول عن توفير الظروف والمناخ الملائمين لتعزيز تنافسيتها، سواء من الجانب التشريعي والقانوني أو الجانب التطبيقي والعملي، فلقد تبنت العديد من الدول ومن بينها الجزائر برامجا مفادها تأهيل المؤسسات الاقتصادية، والتي تعد الأكثر شمولية من بين البرامج كونها تعمل على تقوية المؤسسة ومحيطها معا، حيث عرفت الجزائر برنامجين وطنيين لتأهيل المؤسسات منذ سنة 2001 الى غاية 2010 الا انهما لم يحدثا أي تغيير ملحوظ على واقع المؤسسات الاقتصادية، لتتبنى بعدها برنامجا مفاده تأهيل 20 الف مؤسسة قائم على استكمال النقائص التي تضمنها سابقيه من البرامج وهو ما أدي الى طرح الإشكالية التالية:

ما هي اهم النتائج التي توصل اليها البرنامج الوطني لتأهيل 20 ألف مؤسسة؟

ويتفرع عن هذا الاشكال الأسئلة الفرعية التالية:

فيم يتمثل برنامج التأهيل، وما هي اهم البرامج الوطنية التي تبنتها الجزائر؟

ما مدى تحقيق برامج التأهيل السابقة لأهدافها المرجوة؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن إشكالية الدراسة تم وضع الفرضيات التالية:

- البرامج الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عززت تنافسية هذه الأخيرة وسهلت اندماجها في الاقتصاد العالمي.

- البرامج الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حققت جزءا ضئيلا من أهدافها المسطرة.

أهمية الدراسة:

وتتمثل أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

- التعرف على مختلف البرامج الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
- إعطاء حوصلة حول نتائج البرامج الوطنية لتأهيل المؤسسات والتي سبق للجزائر وان تبنتها؛
- محاولة التعرف على نتائج البرنامج الوطني لتأهيل 20 ألف مؤسسة، وتقييمه.

اهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على اهم النتائج التي توصل اليها البرنامج الوطني لتأهيل 20 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة في الجزائر، وأثره على تحسين القدرة التنافسية لهذه الأخيرة.

حدود الدراسة:

تمحورت حدود هذه الدراسة في تقييم مرحلة تطبيق البرامج الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والممتدة من 2000 الى غاية 2016، وهي فترة

تنفيذ البرامج الوطنية للتأهيل.

منهج الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف هذا البحث تم اتباع المنهج التاريخي من خلال التعرض لمختلف البرامج الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تبنتها الجزائر، إضافة الى المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على حصيلة هذه البرامج، وكذا البرنامج الوطني لتأهيل 20 ألف مؤسسة وتحليل نتائجه، أما فيما يخص أدوات البحث فقد تم الاعتماد على الملتقيات، الاطروحات، التقارير، مواقع الانترنت والوثائق الرسمية للوزارة، ومن أجل ترجمة وتحليل نتائج الدراسة تم استعمال الجداول والاشكال والاحصائيات.

الدراسات السابقة: من بين الدراسات التي تناولت الموضوع وتم الاعتماد عليها:

- **دراسة بوشريط ابتسام (2010):**[1] آليات تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية "دراسة تحليلية لنتائج برامج تأهيل المؤسسات الجزائرية": حيث تم التوصل من خلال هذه الدراسة الى أن جملة من العراقيل والعقبات واجهت هذه البرامج وحدّت من وتيرتها وبالتالي لم تحقق أهدافها كما كان مزعما.

- **دراسة بن نذير نصر الدين وبن طيبة مهدية (2017):**[2] تقييم البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية (دراسة حالة مؤسسة فيتاجو): حيث تم التوصل من خلال هذه الدراسة الى أن البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لقي اقبالا لا بأس به من قبل هذه المؤسسات الا انه يحتاج الى حملات تحسيسية وإعلامية أكثر من قبل الجهات والسلطات المعنية.

- **دراسة سمية بلعيد (2020):**[3] تقييم جهود الدولة ضمن برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الجزائرية التي استفادت من برامج التأهيل: حيث تم التوصل من خلال هذه الدراسة الى أن الدولة تبذل مجهودات مادية ومعنوية لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة في تطبيق برنامج التأهيل.

في حين فان هذه الدراسة تسعى الى تقييم البرنامج الوطني لتأهيل 20 ألف مؤسسة، والتعرف على أهم نتائجه وحصيلته خصوصا وأنه وضع لتفادي الأخطاء والنقائص التي تضمنتها البرامج السابقة.

محاور الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة فقد تم تقسيم العمل الى ثلاث نقاط أساسية:

---

[1] بوشريط ابتسام، آليات تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية "دراسة تحليلية لنتائج برامج تأهيل المؤسسات الجزائرية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2010.

[2] بن نذير نصر الدين و بن طيبة مهدي، تقييم البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية (دراسة حالة مؤسسة فيتاجو)، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 02، 2017.

[3] دراسة سمية بلعيد' تقييم جهود الدولة ضمن برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الجزائرية التي استفادت من برامج التأهيل، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 01، المجلد 10، 2020.

- التأهيل وأهم البرامج الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
- حصيلة البرامج الوطنية السابقة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تقييم البرنامج الوطني لتأهيل 20 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

أولا: التأهيل وأهم البرامج الوطنية المتبناة في الجزائر:

لقد فرضت التحولات الاقتصادية التي يعيشها العالم اليوم على الجزائر ضرورة الاهتمام بموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها عنصرا مهما لبناء نسيج الاقتصاد الوطني، لذلك فقد تبنت هذه الأخيرة جملة من البرامج تعد في الحقيقة مكملة لبعضها البعض في الزمن والاهداف، مفادها تقوية الجانب التنافسي لهذه المؤسسات، لذلك فانه من الضروري معرفة المقصود بالتأهيل أو بالأحرى ما يعرف بعملية التأهيل، إضافة الى التعرف على اهم البرامج الوطنية التي تبنتها الجزائر.

1. مفهوم التأهيل:

تعرّف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية التأهيل على أنه مجموعة البرامج المخصصة للدول النامية، التي تعيش مرحلة انتقالية، حيث تعمل هذه البرامج على تسهيل اندماجها ضمن الاقتصاد الدولي الجديد، والتكيف مع مختلف التغيرات[1].

من خلال هذا التعريف نجد ان منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية اهتمت في تعريفها بأثر التأهيل في تحقيق التنافسية الدولية ككل، وبالتالي فقد ركزت على المستوى الكلي وأهملت أثره على بقية المستويات.

اما إذا تم تناول مفهوم التأهيل من جانب المؤسسة فيمكن تعريفه بأنه" برنامج يساعد على تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة، حتى تكون قادرة على الاستمرار وعلى خلق مناصب شغل من شأنها ان تخفف من مشاكل البطالة[2].

يتّضح أن هذا التعريف يبرز دور التأهيل في تطوير ودفع المؤسسة نحو أداء أفضل وذلك من خلال سلسلة من الإجراءات تعمل على خلق الميزة التنافسية فيها وتقويتها.

كما يعرف التأهيل اعتمادا على العنصرين السابقين معا على انه "عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات قصد تحين موقع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي أي أن تصبح لها هدف اقتصادي ومالي على المستوى الدولي[3].

حيث نجد ان هذا التعريف هو الاشمل مقارنة ببقية التعاريف، فالتأهيل هو عملية مقترنة بتحسين التنافسية تنطلق من المؤسسة بدعم أداءها وتحسينه، فتصبح قادرة على إنتاج منتوج بمواصفات عالمية، وصولا الى تقوية الأداء الاقتصادي للدولة ككل.

2. البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية:

يعد هذا البرنامج، الخطوة الأولى في مسار عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث جاء تزامنا مع برنامج إعادة الهيكلة الصناعية، وبالتالي فان تبنيه تطلب العديد من الإجراءات القانونية والتشريعية المتعلقة بتوفير الظروف والمناخ الملائمين لإنجاحه، والتي رافقت فيما بعد بقية برامج التأهيل باعتبارها كما سبق الذكر مترابطة ومتسلسلة، حيث تم تبني هذا البرنامج انطلاقا من سنة 2000 بهدف تأهيل1000 مؤسسة تحت مساهمة مالية مشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والتي تقدر بـ مليون ومائتي ألف دولار، وميزانية التجهيز لوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة المقدرة بـ مئة وعشرون مليون دينار جزائري، ولقد طبق هذا

البرنامج من خلال ثلاث عمليات للدعم التقني، مس مجموعة من المؤسسات العمومية والخاصة والتي تم دعمها ابتداء من 2002 بواسطة موارد صندوق ترقية التنافسية الصناعية[4].

بالنسبة لأهداف البرنامج فان الهدف الأساسي من وراء تبني هذا البرنامج، هو ترقية التنافسية الصناعية وجعل للمؤسسات الجزائرية عمومية كانت ام خاصة قادرة على مواكبة التطورات الحاصلة في العلم الخارجي، وذلك بدعمها ومرافقتها لاكتساب قوة تنافسية، لذلك فان الوصول الى هذه الغاية يتطلب تقسيم الجهود والاهداف على مستويات والتي تعد أيضا أهدافا لهذا البرنامج، يمكن توضيحها من خلال هذا المخطط:

الشكل 01: اهداف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية:

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على:

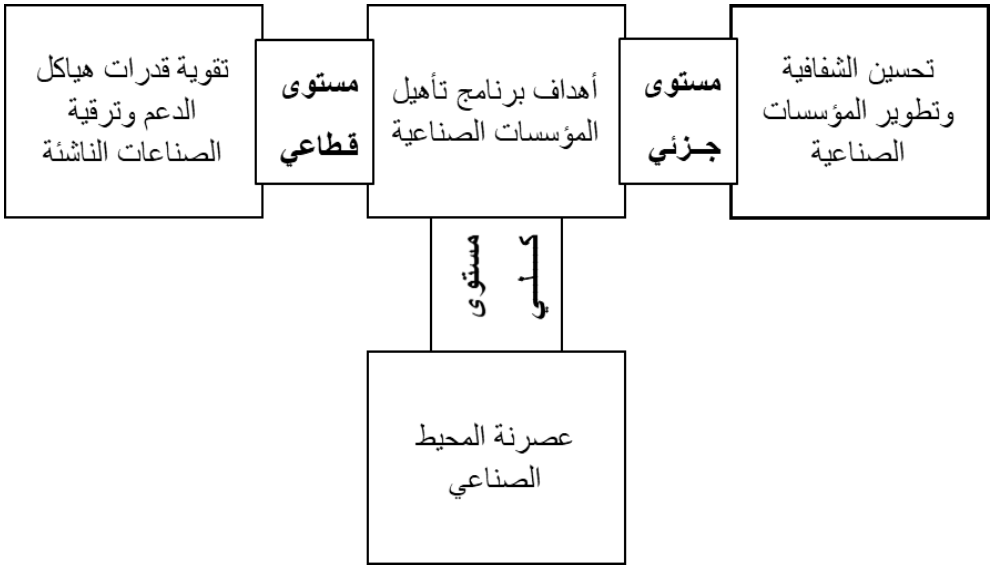

[5] ONUDI, guide méthodologique : restructuration, mise à niveau et compétitivité industrielle, organisation des nations unies pour le développement industriel, vienne, 2002, p07.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن اهداف برنامج التأهيل مقسمة على ثلاث مستويات:

- المستوى الكلي: (عصرنة المحيط الصناعي) ويتمثل في مختلف التوجهات والسياسات العامة للدولة والتي تنتهجها من اجل إنجاح هذا البرنامج وتوفير الظروف والمناخ الملائمين لذلك.
- المستوى القطاعي: (تقوية قدرات هياكل الدعم وترقية تطوير الصناعات التنافسية) وذلك بتفعيل أداء الجهات الفاعلة في تنفيذ هذا البرنامج حتى تكون قادرة فعلا على دعم المؤسسات المنخرطة في برنامج التأهيل.
- المستوى الجزئي: (تحسين تنافسية وتطوير المؤسسات الصناعية) وهو أهم هدف من بين الأهداف السابقة حيث يعمل هذا البرنامج على جعل المؤسسات المنخرطة بإرادتها ضمن برنامج التأهيل ذات مواصفات قياسية تضاهي تلك الموجودة في المؤسسات الناجحة.

3. البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ان الإضافة التي جاء بها هذا البرنامج هي الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تشغل أقل من 20 عاملا وادماجها للاستفادة من البرنامج، وقد جاء هذا الاهتمام نظرا لكون هذه الأخيرة تشكل ما نسبته 97% من اجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة الى كون البرنامج السابق والبرامج المنفذة بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي قد استثنت هذا النوع من المؤسسات، وكسابقه من البرامج فانه وبحثا عن قدرات تنافسية ومواكبة للتطورات الاقتصادية، قامت الوزارة الوصية بإعداد هذا الأخير بغطاء مالي يقدر بـ 6مليار دينار جزائري، على امتداد فترة تقدر بـ 6سنوات، على ان يتم تسيير هذا البرنامج من طرف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بهدف تأهيل 6000 مؤسسة[6]، قبل ان يعدل فيما بعد ويستبدل ببرنامج تأهيل 20000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في اطار البرنامج الخماسي 2010-2014.

اما فيما يخص الأهداف التي حملها هذا البرنامج في طياته فتتمثل في:[7]

- تحليل وضبط إجراءات التأهيل حسب خصوصيات كل ولاية وكل فرع نشاط، والبحث في سبل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تثمين الإمكانيات المحلية المتاحة حسب الفروع، والوصول الى تطور جهوي للقطاع؛
- تأهيل المحيط المجاور للمؤسسة وضمان التنسيق الذكي بين المؤسسات ومكونات محيطها القريب؛
- تمويل مخطط تنفيذ عملية تأهيل المؤسسة، ومساعدتها فيما يتعلق بالجوانب التنظيمية وأجهزة التسيير، إضافة الى الحيازة على القواعد العامة للنوعية العالمية (الايزو) ومخططات التسويق؛
- القيام بتشخيص استراتيجي عام للمؤسسة، واعداد مخطط تأهيلها؛

ثانيا: حصيلة ونتائج برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السابقة:

ان التعرف على حصيلة برامج التأهيل يسمح بمعرفة وتقييم مدى نجاحها وتحقيقها للأهداف المرجوة، وللوصول الى تقييم واضح يستوجب أولا التعرف على تعداد وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1. تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (2000-2019):

يمكن توضيح نمو ديمغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الجدول الموالي:

الجدول 01: نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2001-2019):

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
م. عمومية	778	778	778	778	874	739	666
م. خاصة	179893	189552	207949	225449	245842	269809	293946
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
م. عمومية	626	591	557	572	561	557	542
م. خاصة	292013	455398	618515	658737	686825	777259	851511
السنة	2015	2016	2017	2018	*2019	/	/
م. عمومية	532	390	267	261	244	/	/
م. خاصة	934037	1022231	1074503	1141863	1171945	/	/

*معطيات السداسي الأول لسنة 2019.

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على:

Ministre des PME et de l'artisanat, bulletin d'information statistique de la pme pour les années 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009.

Ministre de l'industrie de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement, bulletin d'information statistique de la pme pour les années 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن المؤسسات الخاصة تمثل الأغلبية ضمن مجموع (م ص م) في الجزائر بنسبة 99%كما تُبين الأرقام الواردة في الجدول أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر ومتسارع، ويرجع ذلك إلى الاهتمام الذي حظي به هذا القطاع، من حيث تيسير شروط الانشاء والتقديم، وتوفير مصادر التمويل اللازمة فضلاً عن تبني استراتيجية عمل وتوجيه لهذا القطاع الحيوي على المدى المتوسط والبعيد.

2. حصيلة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية:

يمكن توضيح نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية منذ انطلاقه الى غاية اوت 2008 من خلال الجدول التالي:

الجدول 02: نتائج برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية

طلبات المؤسسات	عمومية	خاصة	المجموع
المستقبلة	240	194	434
المعالجة	240	187	427
المرفوضة	81	36	117
المقبولة	159	151	310
المؤسسات 310 المقبولة في مرحلة التشخيص، وتمر لمرحلة مخطط التأهيل			
المقبولة	95	65	160
المعالجة	94	56	150
المرفوضة	04	01	5
المقبولة للاستفادة من الدعم المالي	90	55	145

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على:

خالد مدخل، التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة الجزائر (2005-2010)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012، ص 111.

Hadjar Assia, l'entreprise et la relance économique, mémoire de magister, sciences économiques, de gestion et commerciales (SEGC), université d'Oran, 2011, p158.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن عدد المؤسسات التابعة للقطاع العمومي والمنخرطة في برنامج التأهيل يفوق تلك التابعة للقطاع الخاص، وهو ما يعرب عن رغبة ونية الدولة في تكييف مؤسساتها العمومية ومتطلبات اقتصاد السوق، كما تجدر الإشارة الى أن عدد الملفات المقبولة لمرحلة اعداد مخطط التأهيل أقل منه مقارنة بعددها في مرحلة التشخيص، وهو ما يعود لطول مدة تشكيل الملفات بالنسبة للمؤسسات، والذي يرجع سببه أساسا الى عدم الحصول على موافقة البنك بتقديم تعهد بالتمويل، والذي يعد أساسيا في تشكيل الملف، ومنه نلاحظ ان قرار اللجنة النهائي لغاية اوت 2008 هو الموافقة على 145 مؤسسة للاستفادة من المساعدات المالية من اجل انجاز مخطط التأهيل، وهو عدد يعد ضئيلا مقارنة بإجمالي الطلبات التي تم تلقيها والمتمثل في 434، ليقال في الأخير ان هذا البرنامج لم يحقق سوى 33.4 % مما كان واجب تحقيقه.

3. حصيلة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يمكن توضيح نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ انطلاقه الى غاية نهاية 2010 من خلال الجدول التالي:

الجدول 03: حصيلة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لغاية سنة 2010:

طلبات المؤسسات	عمومية	خاصة	المجموع
المستقبلة	254	245	499
المعالجة	254	237	491
المرفوضة	85	50	136
المقبولة	168	187	355
المؤسسات 355 المقبولة في مرحلة التشخيص، تمر لمرحلة تنفيذ مخطط التأهيل			
المقبولة	107	97	204
المعالجة	107	97	204
المرفوضة	05	00	13
المقبولة للاستفادة من الدعم المالي	102	97	199

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على:

Souhila Ghomari, impact des programmes de mise à niveau sur la compétitivité des entreprises algériennes, thèse pour l'obtention d'un doctorat en sciences de gestion, faculté des sciences économiques, de gestion et sciences commerciales, université Abou-Baker BELKAID, Tlemcen, Algérie, 2014/2015, p p 247, 248.

من خلال الجدول أعلاه يمكن القول ان المؤسسات التابعة للقطاع العمومي والمنخرطة في برنامج التأهيل لا تزال تفوق تلك التابعة للقطاع الخاص، والذي يعكس دائما الرغبة في تبني متطلبات اقتصاد السوق، اما فيما يتعلق بالمؤسسات المستفيدة من هذا البرنامج فهي 199 مؤسسة من أصل 499 مؤسسة قدمت طلبها للانخراط في البرنامج، وهو ما يعني في الأخير أن البرنامج لم يحقق سوى 4% مما كان يستوجب تحقيقه.

ثالثا: تقييم البرنامج الوطني لتأهيل 20 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة:

يعد هذا البرنامج الأهم من بين البرامج المتبناة كونه نتاج الدروس المستفادة من أخطاء

البرامج السابقة وكونه آخر برنامج قد سخرت له الإمكانيات المادية والمعنوية اللازمة.

1. التعريف بالبرنامج الوطني لتأهيل 20 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة:

تم تبني هذا البرنامج في إطار المخطط الخماسي 2010-2014 كبرنامج مكمل ومعوض للنقائص التي تضمنتها البرامج الوطنية السابقة، فهو برنامج بمعايير جديدة يخص المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة سواء أكانت عمومية أو خاصة، والتي تنشط منذ سنتين على الأقل لضمان ان تتمتع هذه الأخيرة بهيكلة مالية متوازنة، كما توسع هذا البرنامج في القطاعات التي تنشط فيها هذه المؤسسات والتي تنحصر في: الصناعة، البناء والتهيئة العمرانية، الصيد، السياحة والفندقة، الخدمات، النقل وخدمات تكنولوجيا الاعلام والاتصال[8].

حيث تم الانطلاق الفعلي لهذا البرنامج في جانفي 2011، بغلاف مالي يقدر بـ 386 مليار دينار جزائري من أجل تأهيل 20 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة[9].

اما فيما يتعلق بأهداف البرنامج فتتمثل في[10]:

- تطوير القدرات التسييرية والتنظيمية؛
- الارتقاء بـالمعرفة والابداع ودرجات التحكم فيها؛
- دعم الاستثمارات المادية للإنتاج؛
- تأهيل الموارد البشرية.

2. حصيلة البرنامج الوطني لتأهيل 20 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة:

يمكن توضيح نتائج البرنامج الوطني لتأهيل 20 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة منذ انطلاقه الى غاية نهاية 2016 من خلال الجدول التالي:

الجدول 03: نتائج البرنامج الوطني لتأهيل 20 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة:

تقييم البرنامج الى غاية نهاية 2016	
الملفات المستلمة	4927
الملفات المؤهلة	2700
الملفات المرفوضة (غير مؤهلة)	1583
الملفات المؤجلة	644

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على

Ministre de l’industrie de la petite et moyenne entreprise et l’investissement, bulletin d’information de la promotion de statistique de la pme pour les années 2014, 2016

من خلال الجدول أعلاه فإنه ومنذ انطلاق البرنامج الوطني لتأهيل 20 ألف مؤسسة في 2010 الى غاية 2016، بلغ عدد المؤسسات المنخرطة في البرنامج 4927 مؤسسة فقط، تم تأهيل 2700 منها، أي ما يعادل 54.8%، وتم رفض 1583 مؤسسة، ما يساوي 32.1% ، مع تأجيل 644 ملف أي ما يقارب 13.1%، ومنه يمكن القول إن هذا لم يحقق سوى 24.6% مما وجب تحقيقه، في حين يبقى عدد المؤسسات المؤهلة محدودا جدا إذا ما قورن بالفترة الزمنية المعتبرة منذ تبني هذا البرنامج، إضافة الى الهدف المنشود وهو تأهيل 20000 مؤسسة.

3. تقييم البرامج الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر:

من خلال ما تم التعرض اليه أعلاه في هذه الدراسة يمكن ايجاز حصيلة البرامج الوطنية الثلاث في الجدول الموالي:

الجدول 04: حصيلة البرامج الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

البرنامج	الهدف	الانجاز	النسبة
البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية	تأهيل 1000 مؤسسة	145	%14.5
البرنامج الوطني لتأهيل م.ص.م	تأهيل 6000 مؤسسة	199	%3.3
البرنامج الوطني لتأهيل 20 الف م.ص.م	تأهيل 20000 مؤسسة	2700	%13.5

المصدر: من اعداد الباحثين.

من خلال الجدول أعلاه يمكن القول أن أعلى نسبة ضمن نسب انجاز برامج التأهيل الوطنية انجاز كانت لصالح البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية بنسبة 14.5%، يليها البرنامج الوطني لتأهيل 20 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة، لتكون المرتبة الأخيرة للبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي نسب ضعيفة وضئيلة جدا اذا ما قورنت بالأهداف المرسومة.

النتائج واختبار الفرضيات:

من خلال هذه الدراسة تم التوصل الى أن:

-الفرضية الأولى القائلة بأن البرامج الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عززت تنافسية هذه الأخيرة وسهلت اندماجها في الاقتصاد العالمي فهي غير محققة ومنه نفيها، ذلك أن اغلب المؤسسات المنخرطة في برامج التأهيل لم تواصل عملية التأهيل بل اقتصرت على عملية التشخيص، ومنه يمكن القول انه وعلى الرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما تم التوصل اليه من خلال دراسة "سمية بلعيد" فإنها غير كافية لترقى بالمؤسسات الى مستويات عالمية.

-أما الفرضية الثانية القائلة بأن البرامج الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حققت جزءا ضئيلا من أهدافها المسطرة فهي محققة وبالتالي

تأكيدها فحصيلة هذه البرامج جدّ ضئيلة مقارنة بأهدافها المرجوة وهو ما تم التوصل اليه من خلال هذه الدراسة على عكس دراسة "بن نذير نصر الدين وبن طيبة مهدية" التي حصرت تقييم البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مؤسسة واحدة محل الدراسة.

الخاتمة:

استنادا لما تم تناوله في هذه الدراسة، يمكن القول ان البرنامج الوطني لتأهيل 20 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة لم يصل الى مستوى تحقيق الأهداف المرجوة، فبالرغم من محتواه الذي يبعث بالتفاؤل والتحفيز الا أن نتائجه كانت جد ضئيلة، تماما كسابقيه من البرامج، وقد يعود ذلك الى جملة من الأسباب والتي نذكر منها:

- طول مدة وكثرة الإجراءات المتعلقة بإعداد ملف عملية التمويل؛
- عزوف المؤسسات المصغرة خاصة عن برامج التأهيل نتيجة التكاليف الباهظة التي تنهكها؛
- قلة الخبرة وضعف الإمكانيات البشرية والمادية بالجهات المكلفة بعمليات التأهيل؛

الاقتراحات:

- بناء على مجموعة الصعوبات والعراقيل التي تم ذكرها أعلاه نتوصل الى الاقتراحات التالية:
- ضرورة تقييم وتحليل نتائج برامج التأهيل قبل الشروع في تبني برامج جديدة مفادها تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- يجب ان تتماشى برامج التأهيل المتبناة مع طبيعة وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر؛
- لضمان نجاح برامج التأهيل يستوجب العمل أولا على البنية التحتية لهذه الأخيرة واهم متطلباتها؛

المراجع:

1 مسغوني منى، نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 10، المجلد10، 2012، ص 128.

2 خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2013، ص ص 103، 104.

3 بلفرسة عبد اللطيف، آثار السياسة النقدية والمالية على تأهيل المؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد01، المجلد 01، 2001، ص 147

4 حسين يحيى، قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2013، ص186.

5 ONUDI, guide méthodologique : restructuration, mise à niveau et compétitivité industrielle, organisation des nations unies pour le développement industriel, vienne, 2002, p07.

6 Ait Si Said radia et bouzar chabha, les dispositifs de mise a niveau de la pme maghrébine Tunisie, Maroc et l'Algérie –bilan et perspectives. Revue DIRASSAT, numéro économique, Numéro 01, volume 07, 2016, p59

7 عبد المجيد قدي وعبد الوهاب دادان، محاولة تقييم برامج وسياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات – دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 21-22 نوفمبر 2006، ص 5.

8 وافية تجاني، مساهمة برنامج التأهيل في تحسين تنافسية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في اطار الشراكة الأورو متوسطية حالة المؤسسات الصناعية، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2016، ص 184.

9 بلال شيخي وآخرون، برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والمأمول، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، يومي 06-07 ديسمبر 2017، ص14.

10 ANDPME, programme national de mise à niveau des pme, plan quinquennal 2010-2014, ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion de l'investissement, Alger, p1

11 Ministre des PME et de l'artisanat, bulletin d'information statistique de la pme pour les années 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009.

12 Ministre de l'industrie de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement, bulletin d'information statistique de la pme pour les années 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019.

13 خالد مدخل، التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة الجزائر (2005-2010)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012، ص 111.

14 Hadjar Assia, l'entreprise et la relance économique, mémoire de magister, sciences économiques, de gestion et commerciales (SEGC), université d'Oran, 2011, p158.

15 Souhila Ghomari, impact des programmes de mise à niveau sur la compétitivité des entreprises algériennes, thèse pour l'obtention d'un doctorat en sciences de gestion, faculté des sciences économiques, de gestion et sciences commerciales, université Abou-Baker BELKAID, Tlemcen, Algérie, 2014/2015, p p 247, 248.